مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم **25 أيلول/سبتمبر 2019**، **الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش.**

(الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت نيودلهي، 02/00 – 26 أيلول/سبتمبر 2019 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2019/31*
Original: English

تقرير للأمم المتحدة يقول:

البنوك العامة، وليس الأوراق المالية والبورصات، هي الأنفع للتنمية المستدامة

جنيف، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ – خلص *تقرير التجارة والتنمية 2019*، الصادر عن الأونكتاد اليوم إلى أن البنوك العامة ينبغي أن تسترجع دورها التقليدي الأوسع ليتحقق تحول حقيقي في المشهد البيئي والاقتصادي بحلول عام 2030.

وعلى الأرجح أن استخدام تمويل القطاع الخاص للأموال العامة من خلال البنوك العالمية العملاقة أو المؤسسات المصرفية الموازية ستخلق تكاليف وأوجه ضعف جديدة أكثر من تلك التي يخلقها التمويل المباشر في استثمارات الطاقة النظيفة والأكثر مراعاةً للبيئة، وفي استثمارات خلق فرص العمل ودفع التنمية.

ويدعو التقرير إلى تغيير قواعد اللعبة المصرفية، ورفض الأمْولة التي تشكل أسواق اليوم التي بات محور اهتمامها أنشطة المضاربة وليس القطاعات الإنتاجية. ويؤكد الأونكتاد على أن البنوك العامة هي التي تتحمل أثقل الأعباء، وبالتالي، فهي التي ينبغي أن تحظى في المستقبل بمعونة أكبر.

والبنوك العامة هي في الأصل مُهيّأة لكي تكون مختلفة عن البنوك الخاصة؛ وذلك لأن هدفها التركيز على المشاريع الطويلة الأجل التي تتجاوز فوائدُها العائدَ التجاري البحت، وعلى القطاعات التي تتجاهلها تمويلات القطاع الخاص. ورغم استمرار الممانعة الإيديولوجية، فقد تمكنت بالفعل بنوك عامة في كثير من البلدان من القيام بذلك، ولا سيما في العالم النامي حيث نجحت البنوك والصناديق التي يقودها الجنوب أو الموجهة نحو الجنوب في ضخّ مئات بلايين الدولارات من القروض في التنمية.

---

* **جهة الاتصال:** UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 5549/8033/5828, +41 79 502 43 11, unctadpress@unctad.org, http://unctad.org/press.

وللحصول على مادتنا الصحفية، يُرجى التسجيل على الرابط:
http://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx.

بيد أن تحليلات الأونكتاد تظهر أن البنوك العامة، ولا سيما البنوك الإنمائية، يعوزها رأس المالي الكافي لتوسيع الدور المنوط بها. وبينما توجد بنوك على درجة عالية من الالتزام – حيث تمثل قروض بنك الصين الإنمائي أكثر من 13.4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للصين، وتعادل القروض لبنك كوريا الإنمائي 10.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا، ولكن هناك بنوك عامة أخرى في بلدان مثل الاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وماليزيا والمكسيك والهند أقل نشاطاً، حيث لا تتجاوز حافظات قروضها 1 إلى 2 بالمائة من الناتج المحلي لبلدانها. وهذا مستوى أدنى بكثير مما يسمح بتحقيق أهداف التنمية المستدامة أو الاتفاق البيئي العالمي الجديد.

وهناك معوّق آخر يتمثل في تدني نسبة القروض إلى رؤوس أموال العديد من البنوك، وذلك بالأخص للبنوك الإنمائية التي تتحصل على الموارد المالية من أسواق رأس المال الوطنية والدولية. وبما أن البنوك لديها رأس مال ثابت، فإن حجم القروض التي تمنحها يظل مرهوناً بتقدير الأسواق لمستوى ملاءتها، وهذا يتوقف بشكل كبير على تصنيف جدارتها الائتمانية. وحسب تقديرات وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية نفسها، فإن الجهود التي تبذلها البنوك للحصول على تصنيف أعلى تعيق قدرتها الإقراضية بما يصل 1 تريليون دولار أمريكي.

ويرى التقرير أن زيادة دعم السياسات العامة ضروري للاستفادة من الفرص الإيجابية التي هيأتها بالفعل البنوك العامة. وتشمل الإجراءات المقترحة ما يلي:

- تحرير البنوك المركزية من التركيز الضيق على استقرار الأسعار/استهداف التضخم، بحيث تتمكن من استعادة دورها التاريخي الأكثر جرأة لدعم الاتفاق البيئي العالمي الجديد. وينبغي أن يشمل ذلك استحداث الائتمان وتوجيهه نحو أنشطة أكثر مراعاة للبيئة؛ بما في ذلك إصدار السندات الخضراء، والقيام، عند الاقتضاء، بدور المشتري في الملاذ الأخير؛

- منح البنوك الإنمائية وغيرها من البنوك العامة المزيد من رؤوس الأموال بحيث يتسنى لها توسيع قاعدة الإقراض، بوسائل منها التمويل المباشر وتمكين البنوك من إعادة استثمار أرباحها؛

- توجيه موارد صناديق الثروة السيادية، التي بلغت أصولها حوالي 7.9 تريليونات دولار، نحو الاحتياجات الإنمائية، بما في ذلك دعم البنوك الإنمائية؛

- ضمان مراعاة الإطار التنظيمي المصرفي على نحو أفضل للبنوك العامة، ولا سيما البنوك الإنمائية؛ وينبغي أن تظل البنوك الإنمائية خارج "إطار بازل" أو تُمنح معاملة خاصة اعترافاً بما لها من سمات خاصة والولايات المميزة المعهودة إليها؛

- إجراء الحكومات استعراضاً لما تفرضه من اشتراطات على بنوكها للحصول على تصنيفات ائتمانية عالية؛ وإجراء هيئة دولية ذات مصداقية تقيماً محايداً لمؤسسات تمويل التنمية بأسلوب يختلف عن الأسلوب المعهود لوكالات تصنيف الجدارة الائتمانية؛

- وحيثما تعذرت على البلدان النامية بعض آليات استحداث القروض الخضراء وتوجيهها (مثل التيسير الكمي) وذلك (بسبب وجود مخاطر بإحداث أزمات في معدلات الصرف أو في ميزان المدفوعات)، فعلى البنوك في البلدان المتقدمة والتي تستخدم تلك الآليات أن توسع قاعدتها لدعم الاستثمارات المراعية للبيئة في البلدان النامية؛

- وينبغي دعم البنوك العامة بتكليفها بولاية واضحة من الحكومات وبجملة من مؤشرات الأداء وآليات المساءلة التي تعطي قيمة للعائد الاجتماعي والاقتصادي في الأجل الطويل ولا تقتصر على العائد المالي وحده؛

- وينبغي ألا تُحول البنوك العامة عن الغرض الأصلي منها. حيث أن هناك مصدر قلق لبعض الاصلاحات وأساليب النهوض بالبنوك التي يتم الترويج لها، مثل سلسلة الشروط والضمانات المرتبطة بقروض البنك الدولي ، وشروط إعادة السندات الضمانية أو التزامات القروض المضمونة.

*** ** ***